شناشيل

▪ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

ولا حياة لمن تنادي

البيان الذي أصدرته وزارة الداخلية أمس بشأن أحداث سجن التسفيرات في تكريت، على أهمية ما جاء فيه من معطيات، دار في فلك الحقيقة من دون أن يُلقي بمراسيه على أرضها بخلاف التصريحات التي أدلى بها الليلة قبل الماضية محافظ صلاح الدين الذي كان أكثر صراحة.

الوزارة أعطت في بيانها كل الأرقام الضرورية لمن كانوا في السجن وهوياتهم ومن هربوا ومن قتلوا من الإرهابيين ومن استشهدوا من رجال الأمن ومن القي القبض عليهم ومن لم يزل طليقاً.

واعترف البيان بان الحادث كان نتيجة "تواطؤ" من بعض عناصر الحماية في السجن ، وان "تدبيرا مسبقا وترتيبا سبق القيام بهذه العملية" وان "الاسلحة التي استخدمها الارهابيون كانت قد دخلت الى الموقف اثناء اوقات الزيارات العائلية" وان اقفال قاعات السجن الكبيرة "قد عطلت بفعل فاعل مما جعلها مفتوحة على بعضها البعض بالاضافة الى عدم تفتيش الموقف من الداخل لفترات طويلة وهذا سبب اخر من اسباب الاهمال المتعمد الذي أدى الى هذه العملية".

هذا هو نصف الحقيقة. اما النصف الآخر وهو الأهم فكشف عنه محافظ صلاح الدين بقوله صراحة ان الحادث المأساوي برمته وراءه الفساد .. الفساد المالي والإداري الذي لا أظن ان أحداً من الملايين الثلاثين والنيف من العراقيين لا يعرف انه متوفر ومتكدس في دولتنا أكثر من توفر الأزبال وتكدسها في شوارعنا ودرابيننا قاطبة، بمن فيهم رئيس الوزراء ومساعدوه ومستشاروه وسائر المقربين منه والذين لا يعترفون بهذا كفاية ولا يعجبهم أن نقوله ونكرر قوله علناً.

ما الذي قاله المحافظ أحمد عبدالله عبد؟

تحدّث عن وجود تواطؤ من المشرفين على السجن سهّل عملية التمرد وهروب السجناء والمعتقلين ووجود "تضليل وتزييف للحقائق من قبل بعض ضباط الشرطة للقيادات العليا"، موضحا أن خرقا كبيرا يتحمله بعض ضباط الشرطة في إدارة السجن كان وراء الحادث "الذي لا نستبعد أن تكون إرادات سياسية وراءه أيضا"، بحسب تعبيره.

ووصف السيد عبد بعض الضباط في سجن التسفيرات بـ"الفاشلين والفاسدين"، مؤكداً وجود مؤشرات حول حالات الفساد رفعت في تقارير إلى بغداد لاتخاذ التدابير بشأنها، "لكن التضليل من قبل الشرطة أضاع علينا فرصة تلافي الخلل".

الفساد، هو نصف الحقيقة المغيب في بيان الداخلية، لكن والحق يقال ليست الداخلية وحدها من يتغاضى عن هذا النصف .. دولتنا كلها بقضها وقضيضها تمشي على هذا المنوال، فالفساد المالي والاداري هو ما يسهل للجماعات الإرهابية وعصابات الجريمة المنظمة تنفيذ جرائمها بدم بارد، والفساد هو ما يجعل الكهرباء معضلة لا حلّ لها، والفساد هو ما يُبقي على الحصة التموينية، كما ونوعاً، مما لا يليق بشعب النفط والرافدين، والفساد هو ما تظل معه مدننا مزابل كبرى ومياهنا غير صالحة للشرب والصحة والبيئة والتعليم والصناعة والزراعة والخدمات العامة في حال لا تليق بالبشر والخريجون جنوداً في جيش العاطلين المتفاقم والفقراء أكثر فقراً وأكبر عدداً والأغنياء الجدد (قطط الفساد السمان) أكثر غنى وأكبر عدداً أيضاً.

الفساد.. الفساد يا سامعين الصوت!

لقد أسمعتَ لو ناديتُ حيّاً

ولكن لا حياةَ لمن تنادي

دولة القانون يستبعد إقراره الآن والعراقية تراه في حاجة إلى صفقة

١٠٠ نائب يقترحون تشريع قانون مجلس الاتحاد

من المشاكل التي تواجه العملية السياسية منذ وقت ليس بالقصير تعطيل بعض القوانين الحيوية والمهمة التي نص عليها الدستور كـ"قانون مجلس الاتحاد" الذي يواجه عراقيل عدة تحول دون إقراره في الوقت الحالي داخل مجلس النواب بالرغم من أن تشريعه يعد استكمالا للعملية السياسية.

وترى القائمة العراقية أن إقرار هذا القانون يحتاج إلى صفقة سياسية موحدة تحل بها جميع المشاكل والازمات السابقة والحالية وبينها التصويت على بعض القوانين المعطلة كقانون النفط والغاز، وهو من شروط التحالف الكردستاني لحلحلة الأزمة.

مجلس النواب.. (أرشيف)

□ بغداد/ محمد صباح

وأوضح نائب كردي "ان هناك طلبا مقدما من (١٠٠) نائب ومن مختلف الكتل السياسية من اجل التصويت على قانون مجلس الاتحاد، محذرا من أن مناقشة هذا القانون "ستولد لدينا الكثير من المشاكل السياسية بين الفرقاء". واستبعد ائتلاف دولة القانون التصويت على مقترح القانون في الوقت الحالي بسبب عدم وجود توافق سياسي عليه بين الكتل السياسية الأمر الذي يحتاج إلى وقت طويل.

وكان قانون مجلس الاتحاد من القوانين المعطلة منذ فترة طويلة بسبب عدم وجود توافق سياسي على إقراره إضافة الى عدة قوانين تتعلق بإدارة الحكومة الاتحادية وتنظم عملها ومنها قانون النفط والغاز الذي يعد من القوانين التي أثارت مشاكل بين المركز والإقليم حول ادارة الثروة النفطية والتحكم بها في البلاد.

وفي لقاء مع (المدى) قال عضو اللجنة القانونية والنائب عن ائتلاف دولة القانون عادل المالكي ان قانون مجلس الاتحاد "وصل من رئاسة مجلس النواب إلى لجنتنا كمقترح قانون قبل ايام قليلة من نهاية الفصل التشريعي الثاني"، مبينا ان هذا المجلس سيتكون من ممثلين اثنين عن كل محافظة غير منتظمة بإقليم (١٥ محافظة فقط) وبالاقتراع، حيث يصل عددهم الى (٣٠) شخصا يتم من خلالهم اختيار الرئيس ونائبيه عن طريق التصويت الداخلي.

وينص الدستور في المادة (٤٨) على ان السلطة التشريعية تتكون من مجلس النواب ومجلس الاتحاد الذي يكون داعما له ومساندا قويا في تشريع بعض القوانين المهمة التي تخص الدولة العراقية.

ويرى لطيف مصطفى النائب عن كتلة التغيير الكردية في حديث له مع (المدى) "أن قانون مجلس الاتحاد من القوانين المهمة التي تثير خلافات واعتراضات من جميع الكتل السياسية كونه من القوانين المكملة لعمل مجلس النواب العراقي والعملية السياسية حيث ينص على حماية حقوق المحافظات والاقاليم والدفاع عن حقوقها"، ولفت الى ان هذا القانون قدم الان من قبل (١٠٠) نائب ومن مختلف الكتل السياسية كمقترح قانون وليس مشروعا مقدما من قبل الحكومة الاتحادية الامر الذي يتطلب من اللجنة القانونية دراسته بشكل مفصل وهي عاكفة على ذلك منذ شهرين تقريبا وتعد الصياغة النهائية وتقدمها الى البرلمان حال الانتهاء منها.

وأضاف "هذه المرة الأولى التي يناقش فيها مجلس النواب مسودة مقترح قانون مجلس الاتحاد، مبينا لا توجد اية كتلة سياسية لحد هذا الوقت لديها اعتراضات او عرقلة او مماطلة على اقرار هذا القانون ،مستدركا ،ان الايام المقبلة ستشهد شدا وجذبا بين مختلف الكتل السياسية لان الكل يريد فرض شروطه ومتطلباته أما حاليا فلم تظهر اية كتلة اعتراضا الامر الذي يحتاج الى وقت طويل من اجل الانتهاء من الصياغة النهائية له.

وأشار الى أن "هذا المجلس يمثل نقطة تحول في العملية السياسية نحو الأفضل لان له صلاحيات كثيرة منها المشاركة في سن وتشريع القوانين وينبغي اخذ موافقته قبل التصويت والإقرار على اي قانون، موضحا بإمكان هذا المجلس الاعتراض على أي قانون بصورة عامة هو أشبه بمجلس الشيوخ الأميركي حيث بعض الأنظمة الفدرالية تعطي لهذا المجلس حقوق وصلاحيات تشريعية وتنفيذية وتبقى الأمور قيد النقاش بين الكتل السياسية لإيجاد آلية مناسبة لإقراره وتنظيم عمله.

وبيّن لطيف أن "الكتل السياسية تريد في بادئ الأمر أن يكون هناك ممثلان اثنان لكل محافظة منتظمة باقليم او غير منتظمة وبغداد بأربعة أشخاص اما نحن الكرد فنريد عكس ذلك ونحاول تقليل ممثلي بغداد أسوة بالمحافظات الاخرى ورفع نسبة التمثيل للإقليم في هذا المجلس اكثر من العدد المحدد لما لكردستان من خصوصية في البلد وأهمية اقتصادية.

من جانبه أكد محمد الخالدي النائب عن القائمة العراقية وجود "خلافات سياسية كبيرة بين الكتل حول إقرار قانون مجلس الاتحاد"، لافتا الى ان ذلك يحتاج الى صفقات سياسية وحل لجميع الامور العالقة التي تكتنف المشهد السياسي منذ وقت طويل اضافة الى حل الأزمة الحالية.

وتابع "أن التحالف الكردستاني مصمم على إقرار قانون النفط والغاز قبل جميع القوانين المعطلة والتي تنتابها خلافات سياسية كقانون الأحزاب ومجلس الاتحاد ومجلس الخدمة الاتحادية وقانون الاقضية والنواحي وقضاة المحكمة الاتحادية"، مشيرا الى أن ذلك أدى إلى تعطيل العمل التنفيذي والشريعي في الوقت الحاضر.

وخلص النائب عن القائمة العراقية إلى أن تشريع هذا القانون والقوانين المعطلة تحتاج إلى اتفاق قادة الصف الأول لإبرام صفقة سياسية موحدة من خلال عقد عدة جلسات لمناقشة هذه الأمور وحلها وفق الدستور.

خلافات رئيس الوزراء مع حلفائه.. تاريخ طويل

ائتلاف المالكي يرغب في حكومة أغلبية إذا فارق الاجتماع الوطني الحياة

يذكر أحد السياسيين المعروفين أن زعماء الكتل الفائزة في انتخابات ٢٠١٠ وأثناء مراحل تشكيل الحكومة لم يكونوا راغبين في استمرار رئيس الوزراء نوري المالكي على رأس الحكومة الجديدة، لكنه أقنعهم بالعدول عن موقفهم بعد أن وعدهم بأن يكون بنسخة جديدة تختلف عما كان عليه في الولاية الأولى.

ويلاحظ السياسي المعروف أن ذلك حدث بالرغم من أن المالكي كان قد ضرب في ولايته الاولى كل التعهدات التي قطعها إبان توليه المنصب عام ٢٠٠٦.

□ بغداد/ تميم الجبوري

التيار الصدري كان من أكثر المتضررين من سياسة المالكي خلال تلك الحقبة، فقد زج –حسب قول قياديين في التيار– العديد من أتباع الخط الصدري في المعتقلات وفق المادة "٤ إرهاب" واحدث بذلك فجوة لم تردم الى اليوم مع أصحاب الأربعين مقعدا في مجلس النواب في الانتخابات البرلمانية الأخيرة.

ويؤكد اعضاء في التيار الصدري أن زعيمهم مقتدى الصدر هو من دعم المالكي وأوصله إلى سدة الحكم في المرة الثانية، ولكن بعد أيام من إعلان التحالف الوطني دعمه للحكومة التي يرأسها المالكي في إشارة إلى عدم الموافقة على مساعي سحب الثقة منه، وجه زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر انتقادات حادة إلى حزب الدعوة الذي يتزعمه المالكي.

الاتهامات الجديدة للمالكي وحزب الدعوة بدت هذه المرة من الوزن الثقيل من بينها اتهام الدعوة باللعب على وتر الطائفية. وردا على سؤال لأحد أتباع الصدر حول تصريح بعض أعضاء حزب الدعوة بأن نصرة المذهب تتمثل ببقاء المالكي في رئاسة الوزراء وهو الرجل الأوحد وأي نقد له وللحكومة يصب في مصلحة أعدائه ويضر بالمذهب، قال الصدر في إجابة مقتضبة "هم يلعبون على وتر الطائفية وسيخسرون".

وكان الصدر نفى في وقت سابق أن تكون هناك ضغوط سياسية هي التي أجبرت تياره على التحالف مع المالكي بهدف تشكيل الحكومة، مشيرا إلى أنه اضطر لذلك. وأجاب الصدر عن سؤال ثالث لأتباعه أنه حاول التحالف مع غيره (المالكي) لتحسين واقع الخدمات في البلاد، إلا أن هؤلاء لم ينجحوا. وأضاف بشأن إلقاء بعض الناس باللائمة على التيار الصدري لأنه تحالف مع المالكي وقبل به رئيسا للوزراء والبيانات التي أصدرها زعيم التيار الصدري من أن العمل السياسي لا يخلو من ضغوطات: أنا لم أقل بوجود ضغوطات وإنما الاضطرار.

وشارك الصدر في لقاءات أربيل التي ضمت الرئيس جلال طالباني ورئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني وزعيم القائمة العراقية إياد علاوي ورئيس البرلمان أسامة النجيفي، ووضع المجتمعون خطة من ١٨ بندا لإصلاح العملية السياسية يضاف إليها اتفاقيات أربيل التي اعتبرها البيان الختامي للقاء الأساس الذي يمكن من خلاله عقد المؤتمر الوطني.

اختلف المالكي مع شركائه الكرد بشأن قوانين النفط والغاز، والموازنة العامة، ومرتبات البيشمركة، وتصدير النفط ، ودخلت الحكومة الاتحادية مع الإقليم في نزاعات حول الصلاحيات.

اما القائمة العراقية بزعامة رئيس الوزراء الاسبق اياد علاوي فقد حاول ائتلاف المالكي تقسيمها، ويقول النائب عن ائتلاف دولة القانون حمد الصيهود ان "العراقية تضم في داخلها تيارا وطنيا هو من رفض سحب الثقة عن المالكي". ويضيف الصيهود لـ"المدى" أن "حوارات المالكي تتركز مع أطراف في القائمة العراقية وليس بمجملها".

بدا واضحا في الأيام الماضية ان تقاربا ملحوظا حصل بين المالكي ورئيس مجلس النواب أسامة النجيفي من خلال اللقاءات المتبادلة، ودعم النجيفي لمبادرة رئيس الجمهورية الأخيرة لعقد اللقاء الوطني. يقول معظم أطراف العملية السياسية على اختلاف رؤاهم لطريقة حل اللازمات المتلاحقة ان "ورقة الاصلاح والاجتماع الوطني هو الطريق الأخير للوصول الى مخرج سياسي يرضي جميع الأطراف".

لكن المالكي يعود مرة اخرى ليختلف مع شركائه فقد بذل ائتلاف دولة القانون جهودا كبيرة لاقناع بعض الاطراف بالعودة الى مربع الاجتماع الوطني الذي كان يرفضه المالكي في البداية بدعوى "الاستحقاقات الانتخابية والاحتكام الى الدستور". ورقة الاصلاح السياسي التي تبناها "التحالف الوطني" على الرغم من إعلان باقي الكتل حتى من داخل التحالف على عدم وضوحها والتقليل من أهميتها الا انها كانت تؤكد على بعض البنود "غير المكتوبة" ومنها تمرير بعض القوانين "العفو العام وتسمية الوزراء الأمنيين والنفط والغاز"، لكن رفض البرلمان التصويت على قانون العفو العام كان كافيا لتدمير ما تبقى من الطريق إلى "الاجتماع الوطني".

القيادي في الكتلة العراقية البيضاء المقربة من المالكي عزيز شريف المياحي دعا أمس رئيس الوزراء إلى "فض حكومة الشراكة الوطنية وتشكيل حكومة أغلبية سياسية". وذكر المياحي بحسب بيان له ان "الحكومة الحالية التي من المفروض ان تكون حكومة شراكة وتعاون لبناء البلد اصبحت بسبب ارادة بعض الكتل المعروفة مشلولة وغير قادرة على توفير الخدمات الاساسية للمواطن العراقي".

واضاف ان "المالكي مطالب اليوم بفض تلك الشراكة في الحكومة مع القوى التي تعمل على خدمة أجندات خارجية تعمل من خلالها على عرقلة اي مشروع لخدمة الشعب العراقي والتوجه لتشكيل حكومة أغلبية سياسية بالتعاون مع القوى الوطنية التي تريد مصلحة البلد". فض الشراكة بين المالكي وباقي الأطراف يؤكده مصدر مقرب عن دولة القانون فضل عدم الكشف عن اسمه، حيث يقول ان "في حالة فشل الاجتماع الوطني لن يبقى أمام المالكي سوى حكومة أغلبية سياسية". في مقابل هذا تصر القائمة العراقية وباقي أطراف العلمية السياسية على الرجوع إلى خيار سحب الثقة أو استجواب المالكي.

الفرقاء السياسيون.. (أرشيف)

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام
غادة العاملي
نائب رئيس التحرير
عدنان حسين
مدير التحرير
علي حسين
سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي
المدير الفني
خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس – محلة ١٠٢ – زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥

كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ – ٢٣٢٢٢٧٦

فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media، culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام و الثقافة و الفنون